

الاقتصاديات العربية

والتشريع

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والصناعية والزراعية التي تهتم الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشارك في تحريرها وموازرتها نخبة من مفكري الاقطار العربية

رؤساء التحرير: فؤاد صالح سابا
بكلوريوس تجارة وعضو في
جمعية المحاسبين وفي الجمعية
الاقتصادية الملكية.
(المحرر المسؤول)

عادل جبر ، اقتصادي

المدير: توفيق فرح

مكتب الادارة: بناية جمعية التوراة . القدس . فلسطين

صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون ٢٩٥

الاشتراك السنوي: ليرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن
وليرة ومثلاً مل (٢٤ شلناً) في باقي الاقطار

في فلسطين وشرقي الاردن	في القطر المصري والسودان	في العراق	في سوريا ولبنان
القدس . بناية كونوت . شارع يافا ص . ب ٢٦٨ تلفون ٢٩٥	القاهرة ٥٥ شارع ابراهيم باشا ص . ب ٢٦١ تلفون ٥٢٢٦٢	بغداد . شارع النهر . خان الخضير ص . ب ١١٢ تلفون ٧٩٧	بيروت . السادة اشقر وقربان شارع البوسطة ص . ب ٩٢٩

السنة الثانية العدد ٢١ الاربعاء في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦ و ٢٦ شعبان ١٣٥٥

ملاحظات وخواطر

اللجنة الملكية:

اصبح من المؤكد ان اللجنة الملكية ستصل فلسطين
للشروع في عملها المهم وربما لا يظهر هذا العدد من
(الاقتصاديات العربية) الا واللجنة بين ظهرانينا .

اما صلاحيتها فقد اعلنت ببيان رسمي يتضمن
الأمور الآتية:

١ — الاسباب الأساسية للاضطرابات .

٢ — الطريقة التي يطبق فيها صك الانتداب على
فلسطين بالنسبة الى التزامات الدولة المنتدبة نحو العرب
ونحو اليهود .

٣ — التثبت ، على اساس تفسير نصوص الانتداب
تفسيراً صحيحاً ، مما اذا كان للعرب او لليهود اية ظلامات

مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى ، والتي
تتبع الآن في تطبيق صك الانتداب »

والظاهر ان الرأي العام العربي ، على الرغم من عدم اعترافه
بصك الانتداب . يرغب مرة اخرى في ان يظهر للعالم اجمع ما في
ذلك الصك من اجحاف صارخ بحقوقه المهضومة ، مبيناً حسن
نيته ، وجنوحه للسلم ، وان العرب لا يطلبون الا ان يعيشوا
عيشة حرة يتمتعون فيها بمثل ما يتمتع به غيرهم من الامم .

ونحن اذا تركنا الغرض السياسي لهذه اللجنة جانباً ،
ليعالجه رجال السياسة وحدهم ، لا يسعنا الا ان تنبه الجمهور
والساسة الى نقطة مهمة اذا اهملت ولم تؤخذ بعين الاعتبار
جعلت عمل اللجنة الملكية عقيماً . فان تقييد صلاحية اللجنة
بخصوص صك الانتداب يحول دون اصلاح المنشود
ولا يضع حداً للاضطرابات في المستقبل .

وان التجربة التي دامت ثمانى عشرة سنة ، وتكرر الفتن والحوادث المؤسسة خلالها لانصع برهان على فساد ذلك الصك .

بين الدائن والمدينون :

كنا نخشى بعدسكون عاصفة الاضراب والاضطرابات ان تقع البلاد بازمة مالية تنشأ من الالتزامات المختلفة بين اصحاب المتاجر والاعمال وكلهم اما دائن واما مديون . لكن الايام القليلة التي انقضت بعد اعلان العودة الى الاعمال ، وما حدث فيها من استعداد الناس لمساعدة بعضهم بعضاً ، للخروج من مأزق حرج كان المنتظر ان تقف الامة حياله مكتوفة الايدي ، كل ذلك اثبت لنافضيلة التضامن في مثل هذه الظروف العصيبة .

فبدلاً من ان يلحف المطالبون بمالهم ، ويهرع المدينون الى الحكومة يرجونها اصدار قانون بتاجيل الديون (مورامورتوم) مدة كافية من الزمن ، رأينا المتعاملين يحلون هذه المشاكل فيما بينهم دون اللجوء الى اية وسيلة صناعية قهرية . ولقد اكبرنا نزول بعض المؤجرين عن اجاراتهم واعلان بعض المؤسسات ، كدائرة الاوقاف عن قسط كبير من حقوقها ، وتساهل المصارف الوطنية في سبيل تسوية ديون عملائها وغير ذلك من الاعمال التي حالت دون افلاس الكثيرين من الذين توقفت اعمالهم او اصبحت متاجرهم . والمآل ان تسير البنوك الاجيبية على هذه الخطة الحكيمة . مثل هذه المظاهر الحسنة ، جدير بالتنويه فعسى ان تكون عامة وان يحذو المتأخرون حذو السابقين . وفي مثل ذلك فليتنافس المتنافسون .

التنبيه الاقتصادى العام :

لا تزال صحفنا اليومية تأتينا بالاخبار السارة عن تنبه

العاملين والتمولين منا الى القيام بنهضة اقتصادية صادقة في جميع مرافق الحياة . فقد رأينا الغرف التجارية تعقد الاجتماع تلو الاجتماع لبحث المشاريع الحيوية المنتجة والشروع بتنفيذها ، واللجان الاقتصادية تتألف لمثل هذه الاغراض النافعة . ويسرنا ان نشيد هنا بما تم من الاعمال في هذا السبيل ، في الايام القليلة التي عقببت عودة الامة لنشاطها في ميادين الانتاج . فقد بلغنا خبر تأليف (شركة المواد الحديدية العربية المحدودة) برأس مال قدره ١٠,٠٠٠ جنية مقسم على ١٠,٠٠٠ سهم . ومؤسسو هذه الشركة جميعهم من خيرة ابناء يافا الذين سبقت لهم الخبرة باشغال الحديد وما يتفرع عنه . وشركة (دار الصناعة العربية) للتجارة بانواعها والمتاجر بادواتها وموادها . وهي تقوم بصنع (المويليات) وصناديق (الباصات) وتتعهد بنجارة المباني المختلفة وغير ذلك . ورأس مالها ١٠,٠٠٠ جنية وقوامها السادة جميل وهبه وشركاه المعروفين في القدس خاصة وفلسطين عامة . وهناك مشاريع اخرى كشركة صنع المربا بيافا التي يقوم بها السيد علي الدباغ ورفقائه ، وتأسيس معمل للكبريت في نابلس الذي يسعى في انماه حمدي بك النابلسي ، وشركة المتاجرة بالادوات والآلات الزراعية المؤسسة في القدس وغيرها من البلدان . ومما يحسن ذكره ذلك القرار الحكيم الذي ادمج جمعية سيارات القرى الجنوبية التعاونية ، بشركة سيارات غزة المحدودة .

فجميع هذه الاعمال تبشرنا بنهضة صالحة ومستقبل زاهر للبلاد . هذا فضلا عن الاعمال الفردية التي نسمع بها من حين لآخر كاصلاح وتوسيع معمل النجارة العصري لاصحابه السادة عبدالله وعيسى بندك في بيت لحم وغير ذلك

مما لم يصلنا خبره للآن .

تشجيع المصنوعات العربية والعمل العربي :

مثل هذه الحركة المباركة في التضافر على العمل المجدي ، يدعو الامة الى تشجيعها والاخذ بيد القائمين عليها . وذلك بايثار المصنوعات العربية ، والعمل العربي ، على غيرها في سد حاجتنا اليومية . ونحن اذ ندعو الى مؤازرة الامة ، من يعملون لها ، نرمي الى ما تنتجه هذه المؤازرة من مساعدة العاملين على اتقان اعمالهم ، وتخفيف عبء العاطلين عن كاهل المجموع ، والسير في طريق الاستقلال الاقتصادي ، والاستغناء عن المصنوعات الاجنبية ما استطعنا الى ذلك منعاً لتسرب اموالنا الى غيرنا ، لا سيما الذين يستفيدون منا دون اي مقابل .

ولقد رأينا بعد الحرب الكبرى كيف هزعت الامم الى التسابق في مضمار الاقتصاد القومي ، وانتهاج السياسة الاقتصادية الموجهة نحو اغراض وطنية محضة ، وعلمنا الوسائل التي تدرع كل فريق بها ليمنع تدفق المصنوعات الاجنبية على اسواق بلاده ، وليحض على استهلاك منتجاته كرفع الحواجز الجمركية وتحديد الواردات ، وتشجيع الصادرات ، ومراقبة المبادلات المالية ، وما الى ذلك مما افضنا بشرحه على صفحات (الاقتصاديات العربية) في اعدادها الماضية . فاذا لم نأخذ حذو هذه الامم اصبحنا فريسة للمعتدين ونهباً مقسماً للطامعين .

وقد يدهش المطلعون منا على ما في الصحف الاجنبية من الدعاية المنظمة ، والمسافرون الذين تقع انظارهم على الاعلانات الضخمة مثل : اشترؤا البضائع الانكليزية او

شجعوا المصنوعات الالمانية ، او استعملوا المنتجات الايطالية او الافرنسية وماشا كل ذلك ... ولكن الظروف الحاضرة ، وان كانت غير طبيعية ، تفسر لنا المرامي التي ترمي اليها سياسة تلك الامم في ميادين النضال الاقتصادي . وما التلاعب بالعملات وتذبذب اسعارها ارتفاعا وهبوطا الا وسيلة من تلك الوسائل ، يقصد منها الى ترويج متاجر كل امية وتشغيل مصانعها المهددة بالوقوف والافلاس . وفي هذا كفاية لمن نظر وتدبر .

موسم البرتقال :

لم نقف بعد على تقرير صحيح لمحصول البرتقال والاثمار الحمضية في هذا العام . لكنه قد لا يزيد على ثمانية ملايين ولا يقل عن ستة كما كان في العام الماضي . ومهما تكن الكمية فان همنا الوحيد يجب ان ينحصر في الاسعار التي نستطيع ان نجنيها من بيع محصولنا في الاسواق الاجنبية . وهذه كما نعلم محدودة . غير ان الحوادث الاخيرة التي طرأت على اسبانيا وهي اكبر منافس لنا ، تجعلنا نعتقد بان مركزنا سيكون حسناً ، أو احسن منه في العام الماضي على الاقل .

غير اننا نود ان نلفت نظر تجارنا الى خطر المضاربة والامعان فيها طمعاً بما يمكن ان تكون عليه الاسعار . فقد كنا في الموسم السابق نبي على الحرب الايطالية الحبشية ، علالي وقصوراً لاسيما بعد ان فرضت على ايطاليا ومنتجاتها قيود دولية تحول دون دخول برتقالها الى الاسواق العالمية . ومع ذلك فان اسعار تلك الاسواق لم تتأثر كثيراً بما جرى ولم يستفد برتقالنا واثمارنا الحمضية الاخرى ما كنا نرقبه من ارتفاع اسعارها ، وازدياد الطلب عليها . ولا نخطئ اذا

قلنا ان اسعار السنة الماضية كانت رديئة ، على الرغم من كل ما حدث

لهذا رأينا ان ننبه تجارنا الى لزوم التدبر والسير بحكمة في أعمالهم مع الاهتمام بتنظيم الشحن واصلاح وسائله ، وانتظار ما ستأتي به الايام المقبلة من الحوادث بكل تيقظ وحذر.

نهر العوجاء :

يظهر ان بلدية تل اييب تطمع في ان تتصرف بحسب نهر العوجاء فتجعل منه مرفأ آميناً للزوارق الكبيرة التي يستعملها اليهود في تفريغ بضائعهم . فقد علمنا ان لجنة تألفت من مهندس بلدية تل اييب ، الخواجه شيفمان ومعه المهندسون : رابزر ، وتوديم وشايرا ، لدرس هذا الموضوع . وفات بلدية تل اييب ان هذا النهر لا يجوز لها استغلاله والهيمنة عليه لمجرد قربها من حدودها . فالنهر عربي من قديم الزمان وشواطئه لا تزال عربية ، والبحارة العرب يرسون فيه مراكبهم وزوارقهم . ومياهه تستعمل في كثير من مزارع البرتقال العربية ، فضلاً عن المطاحن والمرافق الاخرى .

وقد بلغنا ان الخبير الانكليزي المهندس بوكتون الذي اوفده محل (رندل وبالمر وترياعن) قد وضع تقريراً بسيط فيه رأيه في هذا المشروع ، ومشروع مرفأ تل اييب بكل صراحة يستنتج منه انه لا يستحسن انشاء شيء في النهر . وقد نصح اليهود بان لا يصنعوا شيئاً في مرفأ تل اييب قبل مرور فصل الشتاء القادم لانه يتنبأ بان العواصف ستجرف ما اقاموه من بناء هناك وما وضعوه من آلات رافعة وغيرها . والذي يعنيننا في هذا المقام ان نلفت نظر الحكومة الى ما للعرب من حقوق ثابتة في نهر العوجاء ومصبه فلا

تقدم على مسها باية صورة ما . ولعل لجائنا القومية تعير هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام . كما ان للمجلس الاسلامي الاعلى كلمته الاخيرة فيه لان الاراضي التي تحد شاطئ النهر شمالاً هي تابعة للاوقاف .

من انواع المحاماة :

عدلت الحكومة التعرفة الجمركية المفروضة على مغاطس الحمامات الحديدية والسلاسل والزبركاة والشناكل المستعملة في صنع الاسرة والتنجيد ، وخففت الرسم المضروب على الفلين المعروف (بفلين كراون) . وقد نشرنا التعديل في العدد السابق .

والمهم في هذا الامر هو ان الحكومة ، رحمة بصناع المغاطس والحمامات ، والاسرة الحديدية ، ومستوردي الفلين المذكور قد زادت الرسم على الاصناف الاولى وتقصته في الفلين ليتمكن هؤلاء الصناع من الوقوف على ارجلهم بعد ان كادوا ينوؤن بسبب المنافسة .

وبنتيجة هذا التعديل اصبح الرسم على المغطس المستجلب يزيد بنسبة ٣٠٠٪ واكثر فاذا كان ثمنه جنينين اخذ عليه رسم ٧٥٠ ملا بدلاً من ٢٤٠ ملا كما كان الحال سابقاً .

ومعنى هذا ان التاجر المستورد ، والمستنفد العربي يتحملان هذه الزيادة مساعدة للصناع اليهود !

ومثل هذا يقال عن الزيادات الاخرى . فهل في هذا شيء من العدل والانصاف ؟

استدراك :

نبهنا حضرة الاستاذ جورج اسعد خضر سكرتير الغرفة التجارية العربية في القدس الى خطأ وقع سهواً في افتتاحية العدد ١٩ في عبارة « السعي لتخفيض مستوى المعيشة » وصوابها « السعي لتخفيض تكاليف المعيشة » كما يفهم من سياق باقي الكلام . فنشكره .

نظرات في المذاهب الاقتصادية

نظرة عامة

بنارها ، كسويسرا ، وهولندا وغيرها ، بل نرى الازمة عامة يتساوى بالرزوح تحتها الغالب والمغلوب ، والسالب والمسلوب !

ولماذا ؟ ذلك لأن تلك الأمم بعد ان وضعت الحرب اوزارها ، استهترت بمبادئ علم الاقتصاد فتجرات على مخالفتها ، وخرجت على قوانينه ، فوقعت في شرايعها :

من هذه المقدمة الطويلة التي اوردناها نستنتج ان علم الاقتصاد من اهم العلوم العصرية ، واوسعها دائرة ، وابعدها اثراً في حياة الفرد . والجماعة ، والأمة ، بل الأمم جميعاً .

فاما ضرورة علم الاقتصاد للأفراد ، فلانه ينظم حياتهم ، ويسر لهم معاشهم ، ويدلهم على خير الوسائل التي تضمن لهم قضاء اكبر عدد من حاجاتهم ، بأقل جهد ممكن ، او عناء محتمل .

ومعلوم اننا مسيرون في عصرنا الحاضر ، حسبما يدفعنا اليه تيار المدنية العتيدة وهي آلية ، اهم اغراضها تكثير حاجات الناس من مادية وادوية . فقد كنا بالأمس نقنع بالكفاف ، ونرضى بالساذج اليسير من وسائل العيش . اما اليوم فلا يعجبنا العجب . خذ رجل اليوم فان ما ربه لاحصر لها من حيث الصحة ، والنظافة ، والتأنق في المطعم والمشرب والملبس والتعلم ، والرياضة ، والسياحة ، والتسلية والتلهي وما الى ذلك . ولو كانت حاجتنا طبيعية كلها اي فسيولوجية لأمكن وقفها عند حد لا تتجاوزه . اذ من السهل تعيين كمية الطعام والشراب اللازمة للمرء بالوزن والكيل . بل هي تقف من تلقاء ذاتها متى بلغت درجة معلومة من الكفاية ، فاذا تعدتها حصل التكره فالألم ! فالشرب عند العطش لذيد ، لكن صب الماء في جوف المجرم ، كما كانت العادة في القرون المظلمة ، عذاب ليس فوقه عذاب ! لكن المآرب الاجتماعية هي التي لا حد لها . فقد يستحيل تقدير

كلنا يعرف عدداً من التجار الوطنيين القدماء كانوا من قبل في حال يغبطون عليها ، فما هي الا ليلة او ضحاها ، اذابهم يعلن افلاسهم ، وتطوى صحيفة اعمالهم ، ويعفي النسيان على اسمائهم وآثارهم ! لماذا ؟ قد نتساءل عن السبب . فنقع في حيرة من امرهم . فان اولئك التجار لم يكونوا من السفهاء او المبذرين ! ولكن السبب كل السبب ، راجع الى انهم كانوا يجولون ابسط مبادئ علم الاقتصاد .

وفد نسمع عن فئات من الناس كانت تعيش في يسر ، تنعم بالأموال الطائلة من منقول وغير منقول ، فيدور الفلك دورته ، فاذا بهذه الفئات تنقرض بعد ان تتضعض امورها ، وتتصدع موارد رزقها فتصبح اثراً بعد عين !

ولماذا ؟ قد نبحت عن السبب فنغزوه الى الزمن وتقلباته ، والجد العائر وضربانه ... لكن السبب كل السبب ، يعود الى انها كانت تجهل قواعد علم الاقتصاد !

وقد نقرأ عن امة من الأمم ، كاسبانيا التي كانت في القرن السادس عشر ، في حالة من الغنى تحسدها عليها الأمم الأخرى ، لأنها سبقت غيرها لاستعمار اميركا ، واستغلال خيراتها ومناجمها ، فامتلات خزائنها وخزائن رعاياها بالذهب والفضة ، فلم تلبث ان استسلمت للدعة ، وانغمست في الملاذ والملاهي ، فتأخرت وتقدم غيرها !

ولماذا ؟ الأمر بسيط . انها اهملت قواعد علم الاقتصاد ، فنالت عقوبة اهمالها ! ونرى اليوم امم العالم اجمع تتخبط في ازمة مالية ، بل كارثة عالمية لم يعهد التاريخ لها مثيلاً في غابر الأزمان ، فنبحث عن اسبابها ، ونغزوها للحرب الكبرى وويلاتها : ولكن الواقع يكذبنا ، اذ نرى بين تلك الأمم من لم تخض غمارها ، ولم تصطل

عندنا في نابلس ، ويافا ، وحيفا وغيرها من المدن الفلسطينية (مصابن) اي معامل لصنع الصابون من زيت الزيتون النقي ؛ وقد راج هذا الصابون رواجاً عظيماً ، ونال شهرة واسعة لأنه من اجود الأنواع ، وانفعها في الاستعمال ، لا سيما في غسل البشرة والوجه ، خلوه من المواد المضرة ، ولقائده زيتته في تغذية الجسم وتطريته ، غير ان الطريقة التي تتبعها في صناعته قديمة ولم تعد صالحة لعصرنا الحاضر . فاذا لم نصلحها غلبنا ارباب هذه الصناعة من الأجانب ، لا بجودة منتجاتهم ، بل برخصها ، والرخص يغري المستنفدين لا سيما الرقبي الحال ، فلا يلبثون ان يغرقوا اسواقنا ، واسواق البلدان التي تعاملنا ، بمنتجاتهم البخسة الثمن . وكيف يتوصلون الى ذلك ؟ الأمر سهل فقد دلنا علم الاقتصاد على ان الغلبة في المزاومة تتم بوسيلتين ، هما : تكثير الانتاج ، وتقليل كلفته . ولا يكون ذلك الا باستعمال بعض المخترعات الحديثة ، وتخفيض أجرة اليد العاملة او الاستغناء عنها بالآلات التي تدار بالبخار او الكهرباء او بقوة المياه المتساقطة . وثمت شيء آخر لم تعود الاهتمام به ، وهو الاستفادة من جميع المواد التي تخرج من هذه الصناعة ، وتذهب هدرًا كالغلسرين ؛ فقد اعتدنا ان لا نحفل به فنتركه يتسرب في مجاري المياه القذرة بلا حساب ، مع اننا نبذل في سبيل الحصول عليه ثمنًا باهظًا !

فلو عالجنا هذه المشكلة بشيء من التروي ، لأمكننا ان نصلح صناعة صابوننا فنيًا واقتصاديًا . ولحلنا دون انقراضها واختفائها ، ولاحتفظنا بمورد لا يستهان به ، ولازداد محصولنا وربحنا من هذا المورد اضعافاً مضاعفة .

وفي فلسطين ايضاً مورد للرزق ، يعد اهم موارد حياتنا على الإطلاق ، ألا وهو تجارة الأثمار الحمضية ولا سيما البرتقال الذي نال شهرة واسعة في الاسواق الاوربية . وهذه التجارة تسير في فوضى لا تشبهها فوضى . فلو نظمت على احدث الأساليب الاقتصادية اعني على طريقة التعاون ، فاتحد تجارنا جميعاً على جلب المواد اللازمة لتعبئة الأثمار : كخشب الصناديق ، وورق اللف ، والمسامير ،

عدد الجياد التي يرضى هاوي الركوب او السباق باقتنائها ، ولا المجوهرات التي يسعى الراجا في الهند لجمعها ، ولا أكسية الخز التي ترنو الغانية الغنية للحصول عليها . واصعب المآرب قضاء ، جمع النقود عند المغرمين بكنزها ، فقد قيل في الامثال : اثنان لا يشبعان : طالب علم ، وطالب مال ! والسبب في ذلك ان المال وحده يمتاز بقدرته على نيل المآرب على اختلاف انواعها .

اما الجماعة أو الأمة فان لها ، كما للأفراد ، حاجات ايضاً وان كانت تختلف عن حاجات الأفراد . فالاقتصاد إذن ينبغي لتصفيتها ، وترتيبها ، وتقريب اسباب الحصول عليها ، واختبار الأصلح منها . وهو ، بعد ، يعالج المشكلات الاجتماعية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية كقضايا العمل والعمال وغيرها .

ومثل هذا يقال عن سائر الأمم مجتمعة . فعلم الاقتصاد هو الذي يوطد الصلات التجارية والمالية التي تربطها بعضها ببعض ، مهما تباعدت الديار ، وشط المزار . ومما لا شك فيه ان الرخاء في امة لا يلبث ان يؤثر على الأمم التي تجاورها او تعاملها . ولهذا اصبح الاقتصاد أس السياسة الداخلية والخارجية لكل حكومة ودولة ، وركناً من الاركان التي تقوم عليها مسائل التوسع والاستعمار والهجرة والمهاجرة وما شابه ذلك .

من كل ما ذكرنا ، وهو قليل من كثير ، ندرك اهمية علم الاقتصاد ، النظري والعملي ، في حياة البشر ، ورفاهيتهم ، وتنظيم شؤونهم . فاذا شئت ان تعرف طرق النجاح في الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، كتأليف الشركات . واصلاح المواصلات وتأهيل المال ، وتنظيم الإنتاج ، وتوزيع الارزاق بين الناس بالعدل والانصاف ، وتحسين حالة العمال ، ورفع شأن الطبقات الضعيفة او المتأخرة ... أقول اذا شئت ذلك كله او بعضه ، فعليك بدرس الاقتصاد . ولعل من الخير بعد هذا التعميم ، ان نسرد على صفحات الاقتصاديات العربية بعض المسائل الخاصة بنا معاشر العرب ، مما يبين حاجتنا الى هذا العلم الجليل :

احتاج الى الطعام، هرع الى الغابة فجنى من فواكهها وبقولها، او قنص من طيرها وحيوانها، او اصطاد من سمك البحيرة والنهر، ما يسد جوعه ويزيد عن حاجته، بلا مشقة او عناء.

غير ان تقدم العمران، واكتظاظ المدن بالسكان وشح الموارد الطبيعية او نضوبها بتوالي العصور والازمان، أدى الى اعتماد البشر على الصناعة والتعدين، فاصبحوا لا ينالون قوتهم الا بشق الأنفس، فما بالك بسائر الحاجات التي تكاثرت يوماً عن يوم!

وهنا اضطر المفكرون الى استنباط قواعد ترفه عن البشر، وتسهل عليهم سبل الوصول الى معاشهم بقدر الأمكان، فكان علم الاقتصاد.

ولقد فطن الأقدمون لهذا العلم، فعنى بعضهم بتحليل خواص النقود، وتقسيم الحرف، وتصنيف انواع التملك. وورد في التعاليم الدينية ذم الأسراف والتبذير، وتحريم الربا، والحض على إيتاء الزكاة، وتوزيع الصدقات، وتقسيم الموارث. لكن كل ذلك انما ورد ذكره عرضاً، ولم يخرج عن حد النصيح والارشاد، فلم يتكون منه علم بالمعنى المتعارف اليوم.

ومن اسباب تأخره عن باقي العلوم، أن وسائله في التحقيق، والاستنباط، والأختبار لم تكن متيسرة. فهو يعتمد في الدرجة الأولى على الأحصاء، وهذا ليس في متناول الأفراد، ولم ينظم إلا مؤخراً بفضل ما بذلته الحكومات الرشيدة في سبيل تأسيس مكاتب خاصة تقوم باحصاء المواليد، والوفيات، والصادرات، والواردات وهلم جرا.

وقد انقسم الاقتصاديون الى فرق ومذاهب شتى من حيث اساليب البحث، او من حيث النتائج العملية التي يرجون الوصول اليها. وانا لنعفي حضرات القراء من التحدث عنها بالتفصيل مكتفين بذكر اهمها: كالمذهب الحر، والمذهب الاشتراكي والمذاهب الجديدة بالذكر.

اما المذهب الحر، ويدعى ايضاً بالمذهب القديم، لأنه يضم جميع

والاطواق وما الى ذلك، لاقتصدنا من النفقات ما يعود علينا بالخير الكثير. ولو اتفقوا بصورة دائمة على توحيد طرق الشحن، بيوأخر خاصة، لنقصت الأجرة (الناولون) وهي اليوم فاحشة اذا قيست بما يدفعه الشاحنون لتاجرهم في البلاد الأخرى، ولقلت الكلفة الاجمالية، وكثر الربح. ولو احسن الاهلون عندنا الاستفادة من الثمر الذي لا يصلح للشحن (البرارة) في العصير والمريسات، والمحفوظات الأخرى، لآتى ذلك بالكسب الوفير.

وقد يقال ان الحائل دون تحقيق هذه الإصلاحات، هو قلة المال. وجوابنا على ذلك يرجع الى اننا نجعل الأساليب الاقتصادية، لجمع واستثماره. وهذا لا يكون الا بتأليف الشركات. فقد يعجز الفرد مهما كان ثرائه عن ايجاد رؤوس الأموال الضرورية لمثل هذه الأعمال الواسعة. ولكن اذا اشترك افراد كثيرون، ووضعوا ثرواتهم القليلة في صندوق واحد، لكان لهم منها رأس مال كاف ينمو ويتكاثر، بالاستثمار المنظم.

ونحمد الله ان تنبته الأذهان الى هذه المسائل منذ سنوات معدودات، فأرأينا تجار يافا يتعاونون على ايجاد سفن يستأجرونها لشحن محصولهم. ورأينا شركات وطنية كبيرة تؤسس صغيرة فلا تلبث ان تنمو وتزهر وتؤتي اكلاً في اسرع وقت. وهكذا اصبح لنا بنك عربي ذو فروع عديدة، وبنك زراعي، وآخر صناعي. وكلها ترمي الى هدف واحد، وهو اصلاح التجارة، والزراعة، والصناعة وحفظ الثروة القومية واستثمارها في الصالح العام.

وميدان العمل الاقتصادي لايزال واسعاً وقد لا نحتاج للاستفادة منه الا الى توسيع معلوماتنا ونطاق خبرتنا، وتوحيد صفوف العاملين منا.

ومع ما للاقتصاد من الاهمية، فانه يعد حديث النشأة، بالنسبة لغيره من العلوم والفنون التي سبقته بالظهور والتكون والازدهار. ولا غرو فان هذا العلم لم يكن لازماً في الأزمنة الغابرة، اذ كان الإنسان يصل الى حاجته المحدودة، بدون جهد ولا عناء. فان

« ان مصلحة الفرد هي الداعي الوحيد الى العمل » فينتج من ذلك ان المصالح الفردية لا بد لها من ان تتلاقى وتتفق عند نقطة واحدة تقوم المؤسسات الاجتماعية عليها ، والا كانت الحياة الاجتماعية مستحيلة . ومع اعترافنا بفضل هذه المؤسسات ، وانها طبيعية نشأت عن حالات سابقة كانت السبب في ظهورها ، فاننا لا نعتقد بأنها غاية في الصلاح والابداع .

٢ — خطأ قولهم بان النظام الاقتصادي الحاضر ، أمر مبرم ، لا يمكن تبديله ، لنشؤه عن السنن الطبيعية ، والاختيار البشري . فان التاريخ يدلنا على ان هذا النظام كان ، إما نتيجة حروب وغزوات ، واما شرائع موضوعة ، سنها افراد ، او طبقات من الناس لمصلحة خاصة . ولم يبق الآن ما يثبت ان العالم لو رجع الى نشأته الأولى ، في عهد حرية مطلقة ، لعاد الى سيرته الحاضرة .

٣ — لو سلمنا ان النظام الحالي طبيعي ، فلا يلزم من هذا انه ثابت لا يتحول . والواقع في السفسطة . فقد أجمع علماء العصر ، على ان ناموس النشوء هو من اهم اركان السنن الطبيعية . لكن النشوء يتضمن معنى التحول والتغير . فلن جاز لنا ان ننكر قول من يعتقد بان حالة العمال ستبدل بخير منها ، فلا يجوز لنا ان نعد هذا التبدل منافياً للسنن الطبيعية ، لما نعلمه من أن الحبة تنبت الغرسة ، ثم الزهرة ، ثم الثمرة نشوءً وارتقاءً . وقد لا تعجز ارادتنا عن احداث مثل هذا التغير فانها تعمل كل يوم في القوى الطبيعية فتسخرها في مراقنا ، وقضاء حاجتنا . وليس في ذلك خرق للسنن الطبيعية .

نعم ان هناك حادثات لا تتناولها مشيئتنا ، لعظمتها ، او بعدها عنا ، كالظواهر الجوية ، والجيولوجية مثلاً ؛ وقد لا ينجينا تديرنا ، مهما بلغ من الأصالة . من زلزال ، او اصطدام بمذنب ، او فيضان جارف ولكن ما اوسع نطاق عملنا في الأمور الأخرى ! فان اهم المواد الصناعية التي نستعملها بدلا من الطبيعية كالحرير ، والروائح العطرية ، واللؤلؤ وغيره من الحجارة الكريمة الصناعية اما يقوم العالم الكيماوي بتركيبها في مختبره . أنظروا الى مربى الماشية في

واضعي علم الاقتصاد الأولين ، فإن قاعدتهم الأساسية تقوم على اطلاق « حرية العمل » واعتبار الفرد ، محور العمل الاقتصادي الوحيد ، وغايته معاً . ولذا سمي مذهبهم ايضاً بمذهب الفردية . وتنحصر عقيدتهم في نقاط ثلاث :

١ — ان الهيئات البشرية خاضعة لنواميس طبيعية ، لانستطيع تبديلها ، لانها ليست من صنعنا ؛ وتبديلها ان استطعناه لا يوافقنا ، لأنها اصلح النواميس لنا . اي « ليس في الامكان ، ابداع مما كان » . فعمل الاقتصادي انما ينحصر في استكشاف تلك النواميس ؛ وما على الناس والحكومات ، الا ان يسيروا امورهم بحسبها .

٢ — ان هذه النواميس لا تناقض حرية البشر ، بل هي مظهر لما ينشأ بينهم من العلاقات متى كانوا عاشرين معاً باختيارهم ، احراراً في عمل ما يوافق مصالحهم . وعندئذ يحدث التناسب بين المصالح الفردية ، المتضاربة في الظاهر ، فيتكون منه نظام طبيعي ، اسمى من كل تواطؤ مصنوع يمكن ان يتصوره العقل .

٣ — ينحصرهم الشارع ، اذا اراد ان يكفل نظام الاجتماع والرقى ، في توطيد دعائم المنشئات الفردية ، ما استطاع الى ذلك سبيلاً ، وبذلك كل ما من شأنه تثبيطها ، او اضرار بعضها ببعض . اي ان اصحاب هذا المذهب يشبهون علم الاقتصاد بعلم الفلك ، فان وقوفنا على سننه لا يخلو لنا حق السيطرة على سير النجوم . فيجب والحالة هذه ، ان يكون تدخل الحكومة في الأمور محدوداً ، لا يتعدى المحافظة على الأمن ، فيترك الناس احراراً في اعمالهم .

ولا ينكر ، ما في هذا المذهب من البساطة والجلال . فان من اعظم مزاياه ، أنه ساعد على وضع أسس علم الاقتصاد ، فلم ينحرف عنها مذهب من المذاهب التي ظهرت بعده .

اما ما يؤخذ على اصحاب هذا المذهب فنجمه فيما يأتي :

١ — جنوحهم للتفاوتل وافراطهم فيه ، اذ لم يؤيده العلم . وانما دفعوا اليه تعصباً لنظرية النظام في طبيعة الأشياء . وقد تظهر هذه النظرية صحيحة ، اذا سلمنا بمقدمتهم وهي :

ذا اصول ثابتة عامة ، تقوم على سنن طبيعية ، شأن العلوم الأخرى .
واهم هذه السنن يلخص فيما يلي :

١ — ان مصلحة الفرد هي الدافع الوحيد للعمل : ولذا سمي هذا المذهب بمذهب الفردية . غير ان الفردية لا تعني الأنانية . اي ان سعي الفرد ورآء منفعة لا يستدعي سعيه ورآء مضره الغير .

٢ — حرية التنافس : وذن مزايا هذا الناموس انه ينشر الرخص والرخاء ، ويحض على التسابق في ميدان الترقى ، ويضمن العدل والمساواة بين المنتجين والمستنفدين ، ويحول دون الاحتكار .

٣ — التوازن بين السكان والانتاج : وهو يقضي بلزوم تحديد النسل اتقاء وقوع البشرية في الضيق ، لنضوب الموارد اللازمة للعيشة ، التي تزداد بنسبة حساية ، بينما يزداد السكان بنسبة هندسية .
٤ — قانون العرض والطلب : وعليه المعول في تقدير قيم الأشياء واسعارها في المبادلة .

٥ — قانون الأجور : اي تحديد اجور العمال .

٦ — قانون الدخل : اي دخل الأرض اوريعها .

٧ — قانون التبادل الدولي : وحرية التنافس فيه .

ونحن نكتفي بسرد هذه القوانين ، محيلين من يريد التوسع بدرسها ، على امهات كتب الاقتصاد الشهيرة ، وهي كثيرة ، وفيها الغناء .

اصطبلاته ، والزارع العصري في مستنبته ، كيف يحولان الأجناس الحيوانية ، والنباتية ، ويخلقان منها الأنواع التي لم تكن من قبل ، كأن عالم الأحياء قد سلمهما قياده ، كما فعل عالم الجماد!

وقد تحكمت صناعة البشر في بعض الظواهر الجوية ، فاستطاعت ، باصلاح الاراضي وغرس الغابات ، من تغيير مهاب الرياح ، وجلب الأمطار والأندية ، حتى اصبحنا لا نستغرب حين نسمع بأن خلق السحب ، واسقاط مطرها صناعياً لم يعد من المستحيلات .

فمن الأولى ان يكون لأرادتنا وعزيمتنا تأثير في الحادثات الاقتصادية ، لا سيما وهي من عملنا وتحت تصرفنا !

لكن ميدان الحوادث الاقتصادية محدود المدى ، كما هي الحال في الحوادث الاقتصادية . فما على البشر افراداً او مجتمعين الا ان يحترموا تلك الحدود . فقد قال باكون : « إن شئت ان تسخر الطبيعة فاطعها ! »

كلنا يعلم ان علماء الكيمياء القديمة ، اجتهدوا كثيراً في تحويل الرصاص الى ذهب . فاففقوا . لكن علماء اليوم ، اعرضوا عن تلك المحاولات العقيمة ، لما علموا ان هذين المعدنين هما عنصران بسيطان ، لا يمكن تحويل احدهما الى الآخر . لكنهم سعوا في تحويل الفحم الحجري الى ألماس فنجحوا بعد ان أيقنوا انهما من عنصر واحد ذي عرضين مختلفين .

نستنتج مما مر ان المذهب الحر ، هو الذي جعل الاقتصاد علماً ،

مكتب إعلانات الشرق الأدنى

افتمصاص في فن الاعلان

خبرة في فن الدعاية

اعهدوا ببرامج اعلاناتكم لمكتب اعلانات الشرق الادنى

فتنتفعوا من خبرة ادارته الفنية وفي الوقت نفسه تضمّنوا لانفسكم

اقتصاداً في النفقة وتوفيراً في الوقت والعمل

مركز الادارة : بناية جمعية التوراة — القدس

تلفون رقم ٢٩٥

ص . ب ٢٦٨

المشاكل التي تعترض زراعة الفاكهة في لبنان

للاستاذ هليم نجار مدير القسم الزراعي في معهد الحياة الريفية - بيروت

- ٢ -

جودة المحصول

قلنا ان القضية الاولى هي انتخاب الانواع المناسبة والغاية من الاعتناء بامر النوع او الجنس ، هي الوصول الى انتاج محصول جيد يضاها ما تنتجه المزارع الاميركية . وهل انتخاب النوع وحده يوصلنا الى هذه الغاية ؟ يقول المثل (الفرس الاصيل لا يعيها جلالها) ولكن هذا لا ينطبق على الاشجار لان المحصول هو نتيجة عاملين النوع والاعتناء . ولذلك فان تأصيل الفاكهة وحده لا يكفي . ان تفاح ميروبا الشهير هو من خير الانواع وليس لمحصوله ما يميزه في بلادنا سوى كبر حجمه . وبرتقالنا وان كنا نعتقد انه خير برتقال في العالم فهو بفضل الاهمال لا يستحق الشهرة التي نريدها له . ان تفاح كليفورنيا الفتان الذي يضارب تفاحنا في عقر دارنا ، هو نتيجة مجهودات زراعية فنية كبيرة ، لاهبة الطبيعة . وزيتون ايطاليا واليونان الذي يزاحم زيتوننا في بلادنا هو ايضا نتيجة هذه المجهودات في الانتاج والتوضيب . والتفكير بانتاج محصول جيد وتوضيب بضاعة جيدة ، غريب عن عقلية فلاحنا . فهو للان يهتم بالكمية اكثر من النوع والجودة ، وان انتج شيئاً صالحاً فانه يفسده بالتعبئة حيث يغطي الصالح بالطاح ويتعمد الغش . يشتري التاجر هذه الصناعة وهو يعلم ان اعلاها هو غير ما في اسفلها فيدفع ثمناً بخساً ويطمئن الفلاح انه تمكن من غش الشاري في المدينة ، وهو لا يعلم انه بذلك كاهل الذي يلحس المبرد .

هذه هي حالتنا في الاسواق الداخلية . اما في الاسواق الخارجية فهي اسوأ من ذلك . عندما تطلب شحنة من الفاكهة لمصر مثلاً يذهب التاجر للفلاحين ويعلمهم أنه يريد شراء « بازار لمصر » والفلاح

يفهم بكلمة بازار (بيعاً بالجملة) اي بيع كل ما عنده من صالح وطالح . وقد سمعهم مراراً يقولون « الله يبارك بمصر تأخذ كل شيء » وهكذا تصدر أسوأ ما عندنا عوضاً من ان نحفظ للخارج احسن الأثمار . وضعت الحكومة اللبنانية قانوناً يختص بتصدير البرتقال من الصنف الاول الممتاز وعينت جائزة بقيمة ثلاثين غرساً سورياً للصندوق . اتعلمون كم صدرنا من هذه الصناديق المنتخبة في السنة الماضية ؟ فقط ٢٠١ ٪ من مجموع صادراتنا الحمضية !! اي ان ٩٨ ٪ من الحوامض المصدرة لم تكن من النوع الاول .

فما دام الفلاح يجهل الاصول التجارية ويعتقد ان الفاكهة التي تصلح له ولعيله تصلح لذلك الشاري في اوربا او مصر ، فلا مجال لتحسين الفاكهة ولا وسيلة لاقتحام الاسواق الاجنبية . هذه مشكلة ثانية لا بد من حلها بجميع الوسائل الممكنة .

الاسواق

ان وجود السوق هو اكبر عامل في ازدهار اية زراعة او صناعة فما هي وضعية اسواق الفاكهة في لبنان ؟ قلنا ان للبنان مركزاً جغرافياً يجعله في المقام الاول في انتاج الفاكهة بين البلدان المجاورة . وقد كانت للبنان شهرة عظيمة في اسواق مصر يوم كانت مصر لا تعرف غير فاكهتنا .

أما اليوم وقد اقتحمت اوربا واميركا اسواقها ، فاننا اصبحنا في الدرجة الاخيرة لأن لبنان لا ينتج ما يضاها محصول اوربا . وهكذا ضعف مركزنا في مصر .

ثم ان التطويق السياسي والاقتصادي يجعل وضعيتنا حرجية للغاية . فالموز لا يدخل فلسطين والبرتقال لا يدخل مصر وهلم جرأ .

٢ - التقليم : للتقليم فوائد عديدة لا مجال لذكرها هنا وعملية التقليم عديمة الوجود عند زراعنا . وهكذا تنمو الشجرة كأنها بريئة فلا تنتج المحصول الجيد .

٣ - تقريد الشجر : أحياناً يكون حمل الشجرة كثيراً والثمر صغيراً وفي حالة كهذه علينا ان نفرد الثمر ، اي ان نقطع عدداً منه عندما يكون صغيراً حتى يتحسن النوع الباقي . هذه عملية بعيدة عن تصور الفلاح - هل تجحد كرم الله ؟ ! كلا - حصل ان الخوخ اقبل كثيراً سنة ١٩٣٤ في قب الياس فكان ثمره صغيراً عديم اللون وطعمه مرّاً وضعفت الاشجار ولم تثمر سنة ١٩٣٥ وكثيراً ما نرى اليوسفي يحمل كثيراً فيصغر حجم ثمره وللدرجة يصبح بها غير صالح للبيع .

٤ - القطاف والتوضيب او التعبئة : يظهر في بادىء الامر ان ليس لهذه الاعمال من تأثير في زراعة الفاكهة ، والحقيقة ان هناك مجالا واسعاً للتحسين . ان قطف الأثمار في ميعادها وتوضيبها بطريقة تساعد على رواجها ، يؤثر كثيراً في الاسعار والمقطوعية . وفلاحنا لا يعني مطلقاً بهذا العمل لجهله اصول التجارة ولعدم اعتناؤه واهتمامه بشهرة محصوله .

هذه بعض الاعمال التي تؤثر في جودة المحصول والتي ان تحسنت تساعد كثيراً على رواج بضاعتنا في الاسواق الخارجية .

الامراض والحشرات

لا ارى حاجة لذكر الخسائر السنوية التي تسببها الحشرات والامراض النباتية في مزروعات البلاد ، فان كل من له علاقة بالزراعة يدرك هذه الخسارة . انما اريد ان ابين كيف ان الحشرات تضر بزراعة الفاكهة من الوجهة الاقتصادية العامة لا الشخصية .

لكل شجرة اعداء طبيعية تسبب فيها بعض الخسارة ، انما لبعض هذه الاعداء او الحشرات اثر بعيد في المحصول ، يتعدى الضرر المحسوس الذي يراه الفلاح بعينه مثلاً :

(١) حشرة الليمون : فهي تقتك بالحوامض فتضعف الورق والشجر وتشوه الأثمار ببقع سوداء . ولو اقتصر على هذا الامر

هذه قضية تظهر كأنها حكومية بحجة اذ أنه من واجب الحكومة ان تهتم بامر الاسواق الجديدة والمعاملات والمبادلات الجمركية . على ان هنالك ايضاً مجالا كبيراً للتاجر أن يعمل نحو حل هذه القضية . فان انشاء الشركات التعاونية بين الفلاح والتاجر مما يسهل تنظيم الاسواق ويفتح امام الفلاح مجال العمل والاستفادة . عندما يزداد محصول الفاكهة بين ايدينا من جراء الزيادة في غرس الاشجار ، سنرى انفسنا امام امر واقع : محصول كبير ولا سوق له ! فلننتبه للامر قبل فوات الاوان وليشعر من بيده امر هذه القضية ما يلقي على عاتقه من مسؤولية .

الاعمال الزراعية

تختلف زراعة الفاكهة عن معظم المزروعات الاخرى بكونها زراعة دقيقة تحتاج لاعمال وتعمدات عديدة فيها من الدقة والفن ما يجبهه الفلاح العادي . ومع ان زراعة الخضرة تحتاج ايضاً لخبرة واسعة ، فقد توصل فلاحنا للدرجة من الرقي لا بأس بها . اما الاعتناء بالاشجار المثمرة فلم يحذقه الفلاح مطلقاً حتى في اقدم مناطق الفاكهة في لبنان - فالزيتون قديم ومنتشر ، ومع ذلك فالفلاح لا يعلم مبادئ زراعة الزيتون . والفاكهة منتشرة في البقاع ، والزبداني ، والغوطة وقرى الجبل ، ومع ذلك نرى الفلاحين يجهلون حتى الامور الابتدائية لهذه الزراعة . واني لا ابالغ قط اذا قلت انه قلما يوجد بستان تمت فيه الشروط الفنية وقلما يوجد فلاح يحق له الافتخار بمعلوماته عن زراعة الاشجار . نرى من جراء هذه الحالة ان زراعة الفاكهة في سوريا قائمة على اساس ضعيف لا يتحمل البناء الفخم الذي نعده له . لا بأس من جهل الاصول في زراعة بضع شجرات ، ولكن عندما تكون الفاكهة زراعة البلاد الاولى ، فلا يجوز ان تبقى على حالتها الفطرية بل يجب ان نوجه عقل الفلاح نحو التحسينات اللازمة . واهم هذه الاعمال التي تؤثر في مستقبل زراعة الفاكهة هي :

١ - المسافات : تزرع الاشجار قريبة جداً بعضها من بعض وهذا يمنع الهواء ونور الشمس عن الاشجار وتجعلها تعلو كثيراً طلباً للشمس ، فتصعب علينا اذ ذاك الاعمال الزراعية ويفسد المحصول .

لأن . أما هذه الحشرة قد سببت كساد الحوامض في الأسواق الخارجية وشوهدت سمعة الفاكة اللبنانية في الخارج . وإن وجود هذه الحشرات هو العامل الأكبر في كساد زراعة البرتقال في لبنان . وقد تذرعت بها الحكومات المجاورة ، فنعت استيراد الموز من لبنان منعاً باتاً كي لا تدخل معه حشرة النمشة .

(٢) دودة الفاكة : أعني بها الدودة التي تصيب أثمار

الدراق والمشمش والتين والبرتقال . انتشرت زراعة الدراق في ضواحي بيروت قبل الحرب وأصبحت مورداً مهماً للقرى . ولم تلبث أن أصيبت بهذه الدودة فأصبحت الأثمار غير صالحة للبيع واضطر الفلاح لقطع أشجار الدراق واندثرت تماماً هذه الزراعة . واليوم يتوهم الفلاح أن أنواع الدراق التليانية لا تصاب بهذه الدودة ، فيزرعها بكثرة ، وسيعيد التاريخ نفسه فتصاب الأثمار وتقطع الأشجار إن لم نبادر لمكافحتها .

(٣) دودة التفاح : وهي تختلف عن الدودة السابقة

تصيب التفاح والاحاص وتسبب للفلاح خسائر عظيمة ، أما الخسائر التي تسببها في زراعة وتجارة الفاكة أجمالاً هي التي تهمننا هنا . هذه الحشرة تجعل إنتاج تفاح كالندي يأتينا من أميركا مستحيلاً . نحن نعجب بالتفاح الاجنبي ونظنه يأتي عفواً كما هو ونجهل الانتاب الخاصة التي يتكبد بها الفلاح للوصول إلى هذا الحد من تحسين النوع . لقد دل احصاء ست سنوات في أميركا أن مصروف إنتاج هذا التفاح هو ٧٧،٧٥ سنت للبوشل منها ٣٩،٦ سنت لمكافحة الحشرات أي أن ٥٠،٩٪ من المصروف يذهب في سبيل مكافحة الحشرات بينما فلاحنا لا يدخل هذه المادة في ميزانية اعماله الزراعية .

إن مكافحة الحشرات في زراعة الفاكة عملية جديدة تحتاج لاتباه خاص ولدرس محلي . وكلما زادت الأشجار زادت الحشرات وانتشرت وعم ضررها . فهذه مشكلة حادة يجب الاهتمام بها في بادئ الامر .

عقلية الفلاح

وأخيراً نأتي على ذكر المشكلة الكبرى التي تعد أساس كل

اعمالنا الزراعية — عقلية الفلاح — ما دامت اقتصادياتنا تتوقف على الانتاج الزراعي وما دام الانتاج الزراعي تحت سيطرة الفلاح ، فإن العقلية التي تدير هذا الانتاج والتي تتحكم في مقدرات البلاد الاقتصادية هي أهم عامل في مستقبل زراعة الفاكة . عليها يتوقف حل أهم المشاكل التي تعترض هذه الزراعة وبواسطتها نأمل الوصول إلى الدرجة التي نتوخاها في تقدم اعمالنا الزراعية . ليس الفلاح آلة بيدنا نديرها كيفما نشاء ، ولا عبداً نقول له كن فيكون . بل هو شخصية مستقلة يفعل ما يوحى له عقله ويشغل ضمن دائرة معلوماته . أما عقله فيحيط به غشاء من التحفظ والجهل ، ودائرة معلوماته ضيقة لا تتعدى اختباراته البسيطة وتفكيره المحصور . يجوز أن نطلب من هذا المعدن ذلك الجوهر ؟ وهل يدرك الفلاح المشاكل الكبرى التي نراها نحن ويسعى لحلها من تلقاء نفسه ؟

كان الفلاح عرضة للاستعباد والاستغلال يوم كان جهله يعود على شخصه بالعذاب والفقر . وأما اليوم فإن جهل الفلاح يعود على البلاد بخسائر فادحة وليس من الحكمة ولا بعد النظر أن نترك الفلاح يتخبط في جهله ويعرض مقدرات ثروتنا للأفلاس . إن رقي الزراعة يتوقف على عقلية الفلاح وما دام الفلاح يجهل الصعوبات التي نشأت في وجه الزراعة بسبب التطورات الحديثة ، فإنه لا يقدم على اصلاح اعماله . ومادامنا نحسب حساباً ولا نمد يد المعونة والأسعاف فإني له الصعود من الهوة التي هو فيها ؟

لم يتلق الفلاح بعد أي مساعدة تذكر وهو الآن شديد الرغبة في الاستعلام خصوصاً عن الأمور المتعلقة بزراعة الفاكة . فمن الغار أن يطالب الاستفادة ولا يوجد من يقدمها له . بل من الجهل أن نفكر بمشاريع زراعية كبرى ولا نفكر باصلاح حالة الفلاح الذي يشتغل بها ويتدريه على القيام باعماله حسب مقتضيات الوقت الحاضر .

الخلاصة

وخلاصة القول أن زراعة الأشجار المثمرة في تقدم وازدياد وسيكون لها شأن عظيم في اقتصاديات البلاد . تعترض هذه الزراعة صعوبات أو عقبات تدور جميعها حول قضية واحدة هي انتاج محصول

احصاء ما شحن من الاثمار الحمضية

من فلسطين في السنتين الاخيرتين

٣٦/١٩٣٥	٣٥/١٩٣٤	
٣,٨٩٢,٨٦٠	٤,٨٣٨,٠٢٨	بلاد الانكليز
٢١٨,٢١٢	٤٩٨,٢٠٩	المانيا
٣٣٦,٣٠٧	٣٥٠,٥٢١	هولاندا
٣٠٧,٦٥٨	١٥٩,٨٠٠	بولونيا
١٣٢,٨٠٥	١٥٥,٢٥٢	رومانيا
١١٥,٠٥٥	١٣٩,٦٩٤	فرنسا
١٧٢,٠٣٤	١٠٥,٠٣٦	اسوج
١٠٣,٥٩٥	١٠١,٣٩٤	نروج
٨١,٩١٩	٦٠,٣١١	دانمرك
٧٧,٧٨٧	٤٣,١٥٢	تشكوسلوفاكيا
٤٤,٥٨٥	٤٠,٠٧٨	فنلندا
٢١,٨٢٠	٣٣,٨٨٠	كندا
٦,٨٠١	٢,٧٥٢	مصر والسودان
٦,٣١٨	٥,١٨٣	عدن
٥,٥١٧,٧٥٦	٦,٥٣٣,٢٩٠	
٢٩٥,٠٨٢	٢٦١,٠٦٣	بلدان مختلفة
٥,٨١٢,٨٣٨	٦,٧٩٤,٣٥٣	المجموع

جيد جدير بالتصدير وباكتساب الاسواق الخارجية . واهم هذه العقبات هي :

- ١ - انتخاب الانواع التي توافق مناخ واسواق لبنان .
 - ٢ - توحيد المحصول بحيث يكون لكل جنس من الفاكهة ثلاثة انواع او اربعة لا غير .
 - ٣ - ايجاد اسواق خارجية وتنظيم التسويق .
 - ٤ - اجراء تحسينات في بعض الاعمال الزراعية تؤول لتحسين المحصول .
 - ٥ - مكافحة الحشرات والامراض .
 - ٦ - تدريب الفلاح وارشاده الى الطرق الزراعية الحديثة .
- ذكرت هذه المشاكل تنبيهاً للرأي العام ولم اذكر العلاج الضروري لها لان هذا المقام ليس مقامه فقد سئمتنا سماع الوصفات التي لا تنفذ والنصائح التي تذهب مع الريح .
- لقد سمعنا باشاعة مفادها ان سياسة الحكومة نحو الفلاح والزراعة ستأخذ مجرى جديداً فعسى ان من بأيديهم الامر لا يخطئون تشخيص المرض فيخطئون المرمى ، وعسى أن يننوا اعمالهم حسب مقتضيات الحالة الزراعية في لبنان لا تقليداً لما يحدث في فرنسا او غيرها من البلدان .

الحديث في قواعد اللغة العربية

وضعه الاستاذ عيسى عطا الله على احدث الاساليب التدريسية

- الجزء الاول : للتلميذ - ٤٠ ملا ولللمعلم - ٥٠ ملا
الجزء الثاني : للتلميذ - ٥٠ ملا ولللمعلم - ٦٠ ملا
الجزء الثالث : للتلميذ - ٦٠ ملا ولللمعلم - ٧٠ ملا

اطلبه من عموم المكتبات الكبرى

او من مكتب الشركة ص . ب . ٢٦٨ - القدس

نظام تعويض العمال في القطر المصري

واقعت اللجنة التشريعية التابعة للمحاكم المختلطة في مصر على « نظام تعويض العمال » الذي سنته الحكومة المصرية ، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ . وسيطبق على الاجانب كما يطبق على المصريين ابتداء من ١٧ آذار سنة ١٩٣٧ . وقد صدر مشروع هذا النظام في شهر تشرين الاول من سنة ١٩٣٤ وحصل في نصوصه تعديل كبير في خلال هذه المدة .

سري

للاستاذ خليل السكاكيني

مجموعة رسائل قيمة تحتوي على مساجلات ادبية وعلمية واجتماعية مما بعث به المؤلف الى نجله السيد سري ، الطالب بجامعة اميركا ثمن النسخة ١٠٠ مل فلسطيني ما عدا اجرة البريد اطلبوها من شركة المطبوعات العربية ص ب ٢٦٨ القدس ومن اشهر المكتبات في فلسطين ومصر وسوريا والعراق

التجارة بين مصر وفلسطين

بموجب الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين في شهر آب الماضي ستفرض رسوم جمركية مخفضة على الصابون الفلسطيني المصنوع من زيت الزيتون وعلى البطيخ والبرتقال والكريب فروت الوارد لمصر . وستخفض كذلك الرسوم التي تقاضاها حكومة فلسطين على ما يرد لها من مصر من البطيخ والشمام والسكر وهناك نص بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة في فلسطين على الخضر المصرية التي ترد لفلسطين في الفصل الذي تقل فيه هذه الخضر فيها ، مع رفع القيود الموضوعة على دخول المانغو المصري لفلسطين . والاتفاق ينص ايضاً على وجوب تخفيض اجور الشحن في السكة الحديدية المصرية على الصابون الفلسطيني لمصر ، وفي السكة الحديدية بفلسطين على التبغ المصري المشحون لفلسطين .

وستعين وزارة التجارة والصناعة في مصر ، ودائرة الجمارك والمكوس في فلسطين كل منهما مندوباً تكون مهمته التوصية بتخفيض الرسوم الجمركية ، الى اوطأ حد مستطاع يوافق مصلحة الفريقين ، عن محصولات مصر او فلسطين وعن البضائع المصنوعة فيها رغبة في تسهيل تبادل المتاجر بين البلدين .

بنك باركليز

(للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعرات والخارج)

بنك حكومة فلسطين

وكلاء لجنة النقد الفلسطيني

عكا ، غزة ، هادارها كرم ، حيفا ، الخليل ، يافا ، القدس ، نابلس ، الناصرة ، رامات كان ، تل ابيب

المندمج لباركليز بنك محدود الضمان

مجموع واردات باركليز تتجاوز

مبلغ ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انكليزي

الكتب والمطبوعات الجديدة

« تعنى صحيفة (الاقتصاديات العربية) بكل كتاب او نشرة ترد عليها من حضرات المؤلفين او المترجمين ، عناية خاصة ، ولا سيما ما كان من هذه المطبوعات داخلاً في دائرة ابحاثها . وقد فتحنا هذا الباب لتقريب المطبوعات عامة ، والكتب خاصة ، ونقدها نقداً فنياً يشير الى ما تحويه من النظريات العلمية الطريفة وبنوه بما تشتمل عليه من الفوائد العملية . »

اهدانا قلم المطبوعات التابع لعصبة الامم نسخة بالانكليزية عن مؤلف يبحث في الحالة الاقتصادية في العالم لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ . وهو موضوع بلغة سهلة واضحة وقد جمع بين دفتيه اهم ما يتعلق بالتقلبات الغربية التي فوجئ العالم بها خلال سني الكساد العظيم الذي بدأ العالم يتخلص منه ، ثم ما تبع ذلك من التطورات الاقتصادية حتى شهر آب الماضي .

ومع وجود المشاكل السياسية الدولية كان الانتعاش الاقتصادي ولا سيما في الصناعات والاسواق الوطنية يسير الى الامام وان يكن ببطء . وفي ذلك دليل على ما تتصف به العوامل الاقتصادية من الميل الشديد الى الانتعاش .

والبحت في طبيعة هذا الانتعاش الاقتصادي يشمل اطراف تطوره في البلدان التي تتعامل بالجنبة الانكليزية ، وغيرها من البلدان التي لا تزال عملتها ثابتة على معيار الذهب ، ويتناول ايضاً اتساع الاحتياطي من الذهب والعملة الورق في بريطانيا العظمى ، وتنامي التضخم النقدي في فرنسا .

ويلى ذلك بيان مفصل عن المحصول الزراعي والمنتجات الصناعية وارتباط احدهما بالآخر في البلاد الزراعية ، مع كيفية توزيع السلع الدولية . وفي الكتاب غير ذلك فصول عن ارتفاع الاسعار ووسائل تخفيضها وعن اجور العمال وعن البطالة والضرائب والديون الدولية وغيرها .

وهناك تحليل واحصاء وافيان عن الحالة التجارية العالمية وعن التطورات التجارية عند مختلف البلاد مع ما يتصل بهذه البحوث من الاشارة الى المحافاة التجارية بين الدول .

وقد لا يكون كتاب كهذا كاملاً اذا لم يشر الى الحوادث السياسية التي شاهدها العالم في السنوات الاخيرة وخصوصاً حوادث السنة الماضية وما كان لها من التأثير على مجرى الحالة الاقتصادية . وثمن الكتاب بدون تجليد ٦ شلنات ، وسبعة ونصف شلن مجلدًا .

موسم البرتقال في اسبانيا

نشرت هادار رسالة وردت لها من لندن عن موسم البرتقال في اسبانيا هذه السنة جاء فيها ما يلي :

ان مواقع المعارك الناشبة اليوم في اسبانيا بعيدة عن مناطق البيارات وهي داخلة في البلاد التي تسيطر عليها الحكومة حتى اليوم . فاذا ظل القتال بعيداً عن مناطق المربه وبلنسية فلا يكون هناك ما يمنع شحن البرتقال الاسباني لبلاد الانكليز من هذه المناطق ، وان كان لا ينتظر ان تشحن كميات كبيرة لقلّة المال . ويبعد من الجهة الاخرى ان يرسل التاجر الانكليزي مالا لاسبانيا في هذا الوقت ، ولا يستطيع لو شاء ذلك نظراً للتصفية المالية الاجبارية الجارية اليوم بين الحكومتين يضاف الى ذلك النقص الحاصل في المواد اللازمة لتعبئة الثمر ، ثم قلة وسائل الشحن لان اغلب البواخر يتجنب الدنو من الموانئ الاسبانية . وهناك كثيرون من اصحاب البيارات الذين اعدموا بتهمة العطف على حركة الثوار ، وآخرون فروا لبلاد الانكليز خوفاً من الوقوع تحت تهمة كهذه . وفي حالة نشوب معارك في مناطق البيارات او بالقرب منها ينقطع شحن البرتقال وغيره انقطاعاً تاماً . على ان المعتقد ان الحرب ستنتهي قبل ان يبلغ موسم الشحن حده الاعلى ، وعندئذ سيهتم الفريق الغالب في الشحن طمعاً بالحصول على المال ، ويكون بحاجة شديدة اليه ، ولا ينتظر ، أكان الغالب الحكومة ام الثوار ، ان ينتظم الشحن هذا الموسم اكثر من السنين الخالية ، ويحتمل ، نظراً لهبوط قيمة العملة الاسبانية ، ان يكون الاقبال على البرتقال الاسباني اكثر من اليافي . على ان التجار الاسبان سيواجهون حالات صعبة جداً من جهة قلة مواد التعبئة ، وصعوبة الحصول على رأس مال من الخارج ، عدا ما هناك من قلة الحصص الممنوحة للبرتقال

اهتمام الحكومة المصرية بليمونها

وزعت وزارة التجارة والصناعة في مصر منشوراً على جميع معتمديها من سفراء وقناصل تستوضح فيه آراءهم عما يحتمل ان تبلغ تجارة الليمون المصري في الاسواق الخارجية من الرواج في الموسم الحالي بعد ان رفعت قيود العقوبات الاقتصادية عن الليمون الايطالي . وتطلب الوزارة عدا ذلك من معتمديها معلومات عن اية قيود مفروضة عند اية دولة على الوارد لبلادها من الليمون الاجنبي . وواضح من هذا ان وزارة التجارة في مصر عازمة على ترويج اصدار الليمون المصري لان تجارته في الخارج للسنة الماضية كانت رابحة .

اعانة حكومة استراليا

لتجارة البرتقال ببلادها

قررت حكومة استراليا منح شلنين عن كل صندوق برتقال يشحن من اية ميناء في استراليا لبلاد الانكليز خلال موسم سنة ١٩٣٦ .

شركات انكليزية

تطلب وكلاء لها في فلسطين

1. Prellers & Sampson's Buolting Co. — Evelyn St. Debtford, London, S.E. 8.
اقشطة لعجل الماكينات ، ولوازم الطواحين
2. J.M. Jones, 78, Armour House St. Martin's-le-Grand. London. E.C.I.
ما كولات محفوظة بعلب تنك
3. British Motor Boat Manufacturing Co.,
Britanic House, Ampton St. London W.C.I.
"Rytecrafft"
ماكينات سيارات
4. Redfern's Rubber Works Ltd. Hyde, Cheshire.
كاوتشوك لارضية البيوت
5. Messrs. Jhon Fowler & Co. Ltd., Leeds.
ادوات زراعية متنوعة

الدعوة لبرتقال فلسطين

في الخارج والداخل

وافقت الحكومة على تخصيص مبلغ ١٨٦٤٠ جنيها لبت دعوة واسعة للأعمار المحمية الفلسطينية في الخارج . وفيما يلي مقدار ما خصص لكل بلد من البلاد التي تستورد ثمرنا .

اسم البلد	المخصص للبرتقال	المخصص لكريب فروت
الملكة المتحدة	١١٠٠٠	—
هولاندا	١٠٠٠	—
فرنسا	٢٠٠	٢٠٠
رومانيا	١٠٠	٢٠٠
بولونيا	١٠١٠٠	٢٠٠
البلجيك	٦٠٠	٢٠٠
السويد	٥٠٠	—
النرويج	٥٠٠	—
تسكوسلوفاكيا	٦٠٠	—
سويسرا	١٠٠	٢٠٠
فنلندا	٢٠٠	—
هنغاريا	١٤٠	—
النمسا	٢٠٠	—
الهند	٧٥٠	—
فلسطين	٦٥٠	—
	١٧٠٦٤٠	١٤٠٠٠

وبناء على هذه الزيادة قد ارتفع رسم الاعلان المفروض على الصندوق الصادر من فلسطين من ٣ ملات الى ٣ ١/٢ مل ابتداء من اول سبتمبر سنة ١٩٣٦

الاسباني في اكثر البلدان مثل فرنسا وبولونيا والدايمرك .

فجدير بتجار البرتقال في فلسطين ، بعد ما ذكر ، ان يغتنموا الفرصة السانحة لهم اليوم ، فان القول المأثور مصائب قوم عند قوم فوائد لا يزال صحيحاً .